

دراسة تحليلية لواقع الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2022

Analytical study of the Food Security reality in Algeria Durring the period 2015-2022

سمية سردي¹

¹ جامعة باجي مختار عنابة، soumia.seridi@univ-annaba.dz

تاريخ القبول: 2024/02/11

تاريخ الاستلام: 2023/10/05

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال إبراز أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها سواء من مساحات زراعية شاسعة أو ثروات حيوانية، إضافة إلى تحليل المتوفر من الغذاء خلال فترة الدراسة، وهذا للوقوف على الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر والتي تسمح لها بتحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب إعطاء لمحة عن مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 وإبراز أهم مرتكزاته، وتحليل مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل مختلف أبعاده. وقد توصلت هذه الدراسة إلى كون الجزائر لا تزال بعيدة عن هدفها في تحقيق الأمن الغذائي فبالرغم من الجهود المبذولة والمؤشرات الإيجابية إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية احتياجات سكانها، لهذا فإنه لا بد من تطوير قطاع الزراعة وبالأخص تقنيات الري وذلك لمواجهة أهم عقبة وهي شح الموارد المائية، إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الإنتاج الزراعي، مؤشر الأمن الغذائي العالمي، مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر.

تصنيف JEL: Q18, Q19

Abstract :

This study aimed to spotlight the real situation of the food security in Algeria, through highlighting the most important natural resources it possesses, whether from vast agricultural landscapes or animal resources, in addition to analyzing the availability of food during the study period, and this is to articulate the capabilities, that Algeria abounds with, Which allows it to achieve food security, in addition to giving an overview of the global food security index for the year 2022 and highlighting its most crucial foundations, and analyzing the food security index in Algeria through an analysis of its various dimensions. This study concluded that Algeria is still far from its goal of achieving food security, despite the efforts made and positive indicators, it still relies heavily on imports to cover the needs of its population. Therefore, it is necessary to develop the agricultural sector, especially irrigation techniques, in order to confront the most important obstacle, which is the scarcity of water resources, in addition to making optimal use of the available resources.

Keywords : food security, agricultural production, global food security index, food security index in Algeria.

Jel Classification Codes : Q18, Q 19

1. مقدمة

ظلت مشكلة توفير الغذاء الشغل الشاغل لكل المجتمعات وتزايدت حدتها على مر العصور، فمشكلة الغذاء ليست وليدة اليوم بل تمتد لسنوات طويلة، وقد أصبح موضوع الأمن الغذائي منذ سبعينات القرن الماضي يشكل تحدياً لأمن الشعوب ويأخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة مع تزايد عدد سكان العالم ومحدودية الموارد الطبيعية، وكلما زاد الوعي بأهمية الغذاء وأبعاد مشكلته كلما زادت أهمية دراسته والبحث في مفاهيمه، حيث نجد أن مفهوم الأمن الغذائي طرحته العديد من الهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليرافق مصطلحات أخرى مثل الأمن الوطني، الأمن الاجتماعي ... إلخ، وعلى هذا الأساس فإن أي دولة تسعى إلى تعزيز استقلالها السياسي لابد من أن تدعم ذلك بتوفير الأمن الغذائي وخاصة في الدول النامية التي عانت لسنوات من التبعية السياسية والغذائية للدول المتقدمة،

ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات التي تواجه تحديات زراعية سواء عالمياً أو وطنياً، وهذا لارتباطه الوثيق بالقطاع الزراعي الذي تعتبر مهمته الرئيسية في أي بلد هي توفير الغذاء للسكان، خاصة وأن توفر الغذاء واستقرار عرضه يعد من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي.

لقد تزايد الاهتمام بالأمن الغذائي بصورة مطردة، حيث بذلت خلال العقد الماضي جهوداً متصلة من جميع دول العالم من أجل التصدي لهذه القضية، وقد سعت الجزائر جاهدة على غرار دول العالم إلى تحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين امداداتها الغذائية والقضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي. ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للتنمية الاقتصادية ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي عملت الحكومة على تطبيق برامج تنموية انطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001 إلى 2004، حيث اعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجها في الاقتصاد العالمي، فقد سعت من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تعطي القطاع الفلاحي قوة أكبر وضماناً أقوى ليطابق مقياس السوق العالمية ولتوفير الغذاء الكافي للبلاد وخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة، تلتها عدة برامج تنموية كان الهدف منها تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام ودعم القطاع الفلاحي بشكل خاص، حيث تضافرت جهود السلطات في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، وفي هذا الصدد فقد عرف القطاع الفلاحي ميزانيات ضخمة وتكاتف جميع الأطراف الفاعلة سواء العامة أو الخاصة.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة ورغم أن الجزائر نجحت في توفير الغذاء بأسعار معقولة للمستهلكين، فإنها لا تزال تواجه تحديات في معالجة مخاطر تغير المناخ ولا تزال الفجوات قائمة. في ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضية التالية:

- تمتلك الجزائر إمكانيات عالية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات العالمية الراهنة.

أهداف الدراسة:

على ضوء ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى:

- استعراض أهم مقومات إنتاج الغذاء في الجزائر.
- تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015 حتى 2022.
- تسليط الضوء على مؤشرات الأمن الغذائي.

أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من كون الأمن الغذائي واحد من أهم المواضيع الذي يستحوذ على اهتمام واسع سواء على المستوى الوطني أو المستوى العالمي، وتزايد الاهتمام به مع التطورات الحاصلة سواء الطبيعية مثل تغير المناخ، أو الحروب.

المنهج المستخدم:

في محاولة للإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم النظرية في الدراسة، والمنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى النتائج والاقتراحات.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وفي ظل الفرضية القائمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى

أربعة محاور هي:

- الإطار النظري للأمن الغذائي،
- مقومات إنتاج الغذاء في الجزائر،
- وضعية الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2015-2021،
- إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

2. الإطار النظري للأمن الغذائي

يعتبر ضمان الوصول إلى الغذاء المغذي والكافي أحد التحديات التي تواجه الدول النامية خاصة ذات الدخل المنخفض، ومع تتابع الأزمات التي يشهدها العالم اليوم " جائحة كورونا، أزمة أوكرانيا - روسيا" فإن تحقيق الأمن الغذائي أصبح يتطلب تضافر الجهود الدولية لوضع الإستراتيجيات اللازمة، وسوف نحاول من خلال هذا المحور الإحاطة بالجانب النظري للأمن الغذائي من خلال تعريفه وأهميته وأبعاده

1.2 مفهوم الأمن الغذائي

تعود جذور مفهوم الأمن الغذائي إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما إنتشر نقص الغذاء والمجاعات في العديد من البلدان، ولا سيما في أوروبا. وإستجابة لذلك، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1945 بهدف رفع مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من تعدد تعاريف الأمن الغذائي إلا أن التعريف المقدم من طرف البنك الدولي يعد الأكثر شمولاً إذ يشير إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم (النجفي، 2013، صفحة 113)

وقد طورت منظمة الغذاء والزراعة الدولية مفهوم الأمن الغذائي ليشمل في متضمناته توافر الكم الكافي من الغذاء وإستقرار إمداداته وسلامته نوعيته وتوافر المكونات التغذوية الكافية في الغذاء التي يحصل عليه أفراد المجتمع وتتسق مع تفضيلاتهم (النجفي، الأمن الغذائي العربي، 2011، صفحة 9) ،من هذا التعريف نجد أن المنظمة ركزت على ثلاث نقاط أساسية وهي توفر الإمدادات الغذائية ثم إستقرارها وأخيراً توفير الغذاء الإحتياجات الطاقوية من فيتامينات ومعادن للفرد، إلا أن أزمة الغذاء ومؤثراتها أخذت بالتزايد مع مرور الزمن وأخذت متضمناتها أبعاد مختلفة إنتهت في الزمن الراهن بارتفاع أسعار الغذاء وقاد ذلك إلى تزايد الفقر والجوع في الأوساط المجتمعية العربية ولا سيما منخفضة الدخل، وأدت محصلتها إلى حدوث إضطرابات على صعيد الدولة والمجتمع (النجفي، الأمن الغذائي العربي، 2011، صفحة 9)

ووفقاً لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996، تم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى إحتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية،

ويختلف هذا المفهوم عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي بإعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج إحتياجاتها الغذائية محليا وهذا التعريف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية (الأمن الغذائي في الدول العربية).

أما لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت الأمن الغذائي بأنه "جميع أفراد المجتمع بإمكانهم النفاذ المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الطعام الكافي والأمن والمغذي الذي يلبي تفضيلاتهم وإحتياجاتهم الغذائية للتمتع بحياة نشيطة وصحية (طلحة و قندوز عبد الكريم، 2022، صفحة 5)"، من هذا التعريف تم إختزال مؤشر يعنى بقياس الامن الغذائي " مؤشر الأمن الغذائي العالمي " GFSI، Global Food Security Index يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار القدرة على تحمل تكلفة الغذاء وتوافره وجودته وسلامته والموارد الطبيعية.

من هذه التعاريف نجد أن الأمن الغذائي مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن عدة عناصر، وهي ما يعرف بالعناصر الأربعة الرئيسة للأمن الغذائي، ويمكن إبرازها في ما يلي (ماهو الأمن الغذائي)

- **التوافر المادي للغذاء**: يشير إلى التوافر المادي للغذاء بكميات وجودة كافيتين أي جانب العرض من الطلب. ويشمل ذلك إنتاج الأغذية وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها، فضلاً عن القدرة على إستيراد المواد الغذائية من البلدان الأخرى إذا لزم الأمر.
- **الوصول**: يشير إلى قدرة الأفراد أو الأسر على الحصول على الغذاء، سواء من خلال إنتاجهم أو تبادلهم أو شرائهم. يتأثر الوصول إلى الغذاء بعوامل مثل الدخل والعمالة والوصول إلى الأسواق وبرامج الحماية الاجتماعية والممارسات الثقافية، وقد أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية إلى تركيز السياسات على نحو أكبر على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي
- **الإستخدام**: يشير إلى قدرة الأفراد على استخدام الطعام بشكل فعال لتلبية إحتياجاتهم الغذائية والحفاظ على صحة جيدة أي أنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى إستفادة من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية. وهذا يشمل عوامل مثل الصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية والتعليم.
- **الإستقرار**: يشير إلى قدرة الأفراد أو الأسر على الوصول إلى الغذاء في جميع الأوقات، حتى أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات. يتطلب هذا نظامًا غذائيًا مرناً يمكنه تحمل الصدمات وضمان إمدادات غذائية مستقرة.

2.2 وسائل تحقيق الأمن الغذائي:

شغلت قضية الأمن الغذائي منذ بداية السبعينات فكر العلماء والمفكرين في جميع أنحاء العالم، حيث أخضعت المشكلة للبحث العلمي والتحليل لتوضيح أبعاد الفجوة الغذائية كما ونوعا والذي دعى الدول إلى العمل على رسم السياسات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإحتواء حدة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال القدرة على إنتاج ما يحتاجه مواطنوها دون اللجوء إلى الخارج، وهذا ما يحتم على كل دولة أن تضع إستراتيجية غذائية تسمح بالإستغلال الأمثل للموارد، ويمكن تسليط الضوء على أهم الوسائل لتحقيق الأمن الغذائي في ما يلي:

- إتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية:

أدت الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الزراعة إلى التحول إلى مرحلة الالة والإنتاج الوفير، وقد حدثت تطورات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي يتم تطبيقها في مجال الزراعة وتطوير الآلات والمكائن وإستخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها والتي ساهمت من جهة في تطوير القطاع الزراعي، ومن جهة أخرى زادت من تبعية البلدان النامية والتي لا تمتلك سوى 5 % من حصة دول العالم من التكنولوجيا العالمية في حين تمتلك الدول المتقدمة 95% من التكنولوجيا العالمية، ولتحديث وإكتساب التطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة تحتاج إلى (عبد الغافور، الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته، 2014، الصفحات 35-36):

- التطور المدرج لما هو متاح في الآلات والمعدات والمدخلات في إطار المعرفة المتاحة والقدرات المالية المتيسرة.

- نقل وإستيراد أحدث المعدات والخبرات المتاحة من الأقطار الأخرى كالجرارات والآلات الزراعية والسلالات المحسنة، مع العمل على تطوير هذه المدخلات بما يتماشى ويتناسب مع الظروف المحلية.

- مرحلة البحث العلمي والتي تعتبر مرحلة متقدمة تفتح أفقا لا حدود لها لتطوير تقنيات التي تتسق مع الظروف المحلية، ولا بد أن يواكب ذلك تحديد قاطع للمعاملات المختلفة بالنسبة للري والصرف ومعدل هطول الأمطار وتحسين المهد وتخصيب التربة والعمليات الزراعية ومقاومة الآفات والأمراض ما بعد الحصاد وتطوير العقيلة الحيوانية وتصنيع المنتجات وتطوير السوق.

- تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية:

إن تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي من العوامل المهمة في عملية تطوير الإنتاج الزراعي، خصوصا إذا ما عرفنا أن استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من الخارج مكلف جدا، والمخاطر التي تتعرض لها عملية الإستيراد من حيث توفير العملة الصعبة والعلاقة مع الدول المصدرة، كما أن تلف المحاصيل الزراعية يستلزم إنشاء مصانع وفق الحاجات الفعلية والإعتماد على الخبرات العلمية المحلية بحيث يستوعب المخصص للتصنيع، كما أن تصنيع المدخلات الزراعية الأساسية كالأسمدة الكيميائية أصبح أكثر ملائمة في الظروف الحالية

- تنمية مصادر المياه والاقتصاد في استعمالها وضمان تدفقها:

يعد إنتاج المحاصيل الزراعية من الأنشطة التي تحتاج إلى كميات كبيرة ومكثفة من الماء، فالزراعة على مستوى العالمي تستنفذ 65 % من إجمالي المياه التي يتم سحبها من الأنهار والبحيرات والطبقات الصخرية المائية لإستخدامها في الأنشطة البشرية وذلك بالمقارنة مع 20% صناعة و7% في المنازل (بوستيل، 1998، صفحة 20)

فتحقيق الأمن الغذائي يتطلب تحقيق الأمن المائي، وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات أهمها تنمية الموارد المائية وبذل الجهود للحد من الاستنزاف والهدر والتلوث والإستمرار في التقييد عن مخزون المياه الجوفية والترشيد في إستخدامها وتخصيصها لمختلف القطاعات وبما يتناسب وسياسة التنمية المعمول بها، إن ترشيد زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية عامل مهم في زيادة الإنتاج الزراعي، فإقامة السدود وتخزين المياه وبذل الجهود لتخفيض الموارد المائية المهدورة، وتطبيق وسائل الري الاقتصادية يعمل على الحفاظ على الموارد المائية .

- التعامل مع الخارج وسياسات التجارة الخارجية:

إن الأمن الغذائي يعني أن يكون الإنتاج الوطني متاحا أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل والإستيراد، ولكن من المهم أن نختر بلدان الإستيراد بدقة وعناية بحيث نتجنب قدر الإمكان حدوث خلل ينعكس على وضع الإستيراد، وعليه يجب مراعاة السياسات والعلاقات والروابط الإقليمية كذلك قدرة البلد المصدر في الإستمرار على التصدير وبعقود طويلة الأمد، لضمان إستمرارية الإستيراد دون ضغوط سياسية.

- تعديل الأنماط الاستهلاكية وتنمية البدائل السلعية:

إن الترويج للنظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة الصحية يتطلب من الحكومات العمل على تقييم العرض الغذائي والوضع التغذوي لدى السكان وتقييم مدى العلاقة بين نوعية النظام الغذائي

والأمراض في إطار الظروف الخاصة بالبلد، مع مراعاة عمليات التقسيم الدولية والقطرية الأخرى، والنتائج العلمية الراهنة ووضع السياسات الشاملة لتحسين مستويات امدادات الأغذية والتغذية مع تكيفها بما يتفق مع الظروف المحلية للبلد، كما أن لتنمية البدائل السلعية أهمية كبيرة من خلال التفكير في تنمية بدائل القمح أو اللحم مثلا، فالأمن الغذائي يستوجب توجيه الإستهلاك نحو السلع الغذائية الأكثر والأسهل توافرا سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الإستيراد، إلى جانب تغيير بعض العادات والتقاليد الغذائية التي تعود إلى آلاف السنين والتي شكلت أنماط السلوك الغذائي (الريفي)، (2015، صفحة 79).

- الإهتمام بموضوع التخزين الإستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ:

إن الإهتمام بوضع خطط لمخزون الطوارئ والمخزون الإستراتيجي من محاصيل الغذاء أحد مكونات الأمن الغذائي، حيث يعرف المخزون الإستراتيجي من سلعة ما بأنه الكميات التي تحتفظ بها الحكومة أو القطاع الخاص من سلعة إستراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية، وهذا لتفادي آثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي، حيث أن المخزون الإستراتيجي يتضمن جميع أشكال الإستهلاك سواء الموجه للوفاء بإحتياجات الغذائية للسكان أو نظيره الخاص بتغذية الحيوانات أو الإستخدامات الصناعية، في حين ينصب مخزون الطوارئ على تلبية إحتياجات الإستهلاك البشري في حالات الأزمات الحادة والمفاجئة والتي تواجه دولة ما والتي تتمثل في الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية، أما المخزون التشغيلي فيتمثل في الإحتياجات التي يحتفظ بها على مستوى القطري لتأمين إنتظام الإمدادات اللازمة للإستهلاك في مواجهة الإحتياجات التشغيلية للمجتمع في الأمد المتوسط، فالتخزين الزراعي يعتبر من السائل الفعالة لمعالجة مشكلة الغذاء ويعتبر عنصرا أساسيا من عناصر التخطيط الاستراتيجي (عبد الغفور، 2014، صفحة 43، 46).

- صياغة إستراتيجية للأمن الغذائي:

من الضروري صياغة إستراتيجية للأمن الغذائي على مستوى البلد، تكون واضحة المعالم ومتكاملة وموضوعية تأخذ بعين الإعتبار كل الإمكانيات المتاحة والمتطلبات اللازمة الحالية والمستقبلية سواء كان ذلك بالاعتماد على موارد البلد أو الأسلوب الذي يخطط للتعامل مع الخارج بخصوص هذا الموضوع وبما يحقق الأهداف الاستراتيجية المرسومة للأمن الوطني للبلد، لذلك لابد لهذه الاستراتيجية أن تشمل على تصورات مستقبلية تتضمن الموارد الطبيعية وإحتياجات السكان وفق طبيعة وظروف معيشتهم وأوضاعهم ومستوى دخولهم، وظروف التقدم

التكنولوجي والعلمي للبلد والعلاقات الدولية وتطورات السوق العالمية سواء في مجال التصدير أو الإستيراد (عبد الغافور، 2014، صفحة 48، 49).

إلى جانب هذه الأليات فإن وجود منظمات دولية وإقليمية تسعى لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي مثل، منظمة الأغذية والزراعة FAO والتي تهدف إلى رفع مستوى التغذية وتحسين كفاءة الإنتاج وتوزيع جميع الموارد والمنتجات الزراعية مع العناية بصفة خاصة بسكان الأرياف، ولتحقيق ذلك سطرت عدة برامج مثل برنامج الغذاء العالمي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تسعى إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا والمجلس الأوروبي للزراعة (عمراني، 2014، صفحة 127، 187).

3. مقومات إنتاج الغذاء في الجزائر

تخر الجزائر بالثروات الطبيعية التي تساعدها على تحقيق الأمن الغذائي ولكن رغم ذلك وبالرغم من المجهودات المبذولة والميزانيات الضخمة المخصصة لقطاع الزراعي إلا أنها لا تزال تعاني ويبقى إنتاجها مرهونا بالظروف المناخية، إذ إحتلت سنة 2022 المرتبة الثانية عشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة 68 عالميا في مجموعة تضم 113 دولة وهذا حسب مؤشر الامن الغذائي العالمي، وسوف نحاول في هذا المحور إبراز أهم المقومات التي تمتلكها الجزائر والتي تسمح لها بدعم الأمن الغذائي

1.3 قاعدة الموارد الطبيعية

تشمل قاعدة الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية والموارد المائية

➤ **مساحة الأراضي الزراعية:** ان الأراضي الزراعية في الجزائر تعتبر كمورد طبيعي يتميز بالندرة مقارنة بالكثافة السكانية خاصة وان الجزء الأكبر من الأراضي هي أراضي صحراوية غير صالحة للزراعة لهذا تسعى الجزائر لتوفير العقار الفلاحي، ويوضح الجدول الموالي حجم الأراضي المستعملة للزراعة مقارنة مع المساحة الجغرافية

الجدول 1: المساحة الجغرافية والمزروعة للفترة 2018 . 2020

الوحدة:الف هكتار

المساحة المزروعة			المساحة الجغرافية
2020	2019	2018	
7240,49	5724,78	5522,41	238174,10
3,03	2,4	2,31	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2022)

من الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن نسبة الأراضي المزروعة لم تتعدا 3% لعام 2020 وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع المساحة الجغرافية الكلية للجزائر، وهذا راجع كما سبق الذكر إلى أن الجزء الأكبر من المساحة هي أراضي صحراوية غير صالحة للزراعة وبالرغم من ذلك فقد وجهت المخططات التنموية الاستثمارات الفلاحية في المناطق الصحراوية وهذا باستحداث الزراعات الإستراتيجية. فقد بلغ نصيب الفرد من المساحة المزروعة 0,164 هكتار بسنة 2020 (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2022)، ويمكن إبراز تقسيمات الأراضي المستعملة للزراعة في الفترة 2014 إلى 2017 من خلال الجدول التالي

الجدول 2: تقسيمات الأراضي المستعملة للزراعة

الوحدة: ألف هكتار

2017/2016	2016/2015	2015/ 2014	
8536468	8449425	8487854	المساحة الصالحة للزراعة
32798673	32910650	32968513	أراضي رعوية ومروج
2436614	2036089	1938887	أراضي غير منتجة تابعة للمزارع
43771755	43396164	43395254	مجموع الأراضي المستعملة للزراعة
%19,502	%19,470	%19,559	نسبة الأراضي الصالحة إلى المستعملة للزراعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الجزائر بالأرقام نتائج 2016 - 2018، 2021)

من الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لم تتعدى نسبة 19,502 % لسنة 2017، وهي نسبة ضئيلة جدا في حين نلاحظ أن الأراضي الرعوية قد استحوذت على نسبة 74,93 %، من هذا الجدول يتضح لنا أنه هناك طاقات غير مستغلة بالشكل الصحيح، فهناك طاقات إنتاجية معطلة لهذا يجب العمل على إستغلال الأراضي الرعوية وإستصلاحها لإستغلالها في الزراعة

➤ القدرات الوطنية من الموارد المائية:

حسب المعايير الدولية تعد الجزائر بلدا يعاني من الندرة المائية حيث لم يتعدى معدل إستهلاك المواطن للماء عتبة 600م³ سنويا في حين تحدد العتبة دوليا بـ 1000م³ لكل مواطن سنويا ، فمع الظروف المناخية القاسية، لا سيما عدم هطول الأمطار وتوزيعها السيء في المكان والزمان أصبحت عائق أمام الزراعات الشتوية التي تتطلب الري الكامل أو الري الإضافي (وزارة الري).

حيث تتوفر الجزائر على 18 مليار م³ كقدرات مائية منها 5 مليار م³ مياه جوفية في الجنوب، 2.5 مليار م³ لتعبئة المياه الجوفية في الشمال والهضاب العليا و10.5 مليار م³ سيلان للمياه السطحية منها 0.5 مليار م³ بالجنوب، إلى جانب هذا فقد بلغ عدد السدود 80 سدا بسعة 8.6 مليار م³، 36 سد منها أنجزت منذ 1999، سمحت بزيادة 5.4 مليار م³ في قدرات التخزين، و منذ سنة 2000 تم إنجاز ستة أنظمة تحويل كبرى بطول 2.550 كم و تتمثل في تحويل عين صالح- تمرناست ، تحويل بني هارون، تحويل تاقصبت ، تحويل كدية أسردون ، تحويل مستغانم- أرزيو-وهران و تحويل الشط الغربي، أما فيما يخص المياه الجوفية فقد سجل حاليا ما يفوق 250.000 بئر مما يسمح بتوفير أكثر من 6 ملايين م³ سنويا ما يمثل 64% من الإنتاج الوطني مقابل 120.000 بئر في سنة 2000.

إلى جانب إنجاز 11 محطة لتحلية مياه البحر والتي توفر 17% من الإنتاج الوطني للماء الشروب، كما تصل قدرة معالجة المياه القدرة الى 941 مليون م³ في السنة وهذا بفضل إستغلال 191 محطة تطهير، 166 منها أنجزت منذ سنة 1999. ويساهم هذا في الحفاظ على البيئة وصحة المواطن ويوفر موارد إضافية يمكن إعادة استخدامها في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدماتية بمعدل 400 مليون م³ في السنة (نسب، 2018). بالرغم من هذه الأرقام فلا تزال الجزائر تعاني من شح الموارد المالية خاصة مع تذبذب تساقط الامطار حيث بلغ متوسط تساقط الامطار 508,8 ملمتر لسنة 2019.

2.3 قاعدة الموارد الحيوانية

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الإحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة وتزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، وأهم ما تتكون به الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك

- الثروة الحيوانية في الجزائر للفترة 2015 - 2020

يمكن إبراز تطور حجم الثروة الحيوانية في الجزائر للفترة من 2015 حتى سنة 2020 من خلال الجدول التالي:

الجدول 3: الثروة الحيوانية في الجزائر للفترة 2015 - 2020

الوحدة: ألف رأس

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1740,18	1780,59	1816	1895,13	2081,31	2150,00	الأبقار
30905,56	29428,93	28723,99	28393,60	28135,99	28112,00	الأغنام
4908,17	4986,12	4908,00	5007,89	4934,70	5013,95	الماعز
435,21	416,52	417	381,88	379,09	362,27	الإبل
48,00	48,63	46,00	46,84	44,99	42,37	الخيول

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد: (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2022)

و (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2018)

بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي، حيث نلاحظ أن إنتاج الثروة الحيوانية متواضع جدا مقارنة مع حجم الأراضي الرعوية المتوفرة خاصة منها الأبقار، وهو ما يظهر في الجدول السابق إذ بلغ عدد الأبقار 1740,18 ألف رأس سنة 2020 والذي يعتبر انخفض مقارنة بعام 2015 حيث بلغت 2150 ألف رأس، في حين عرف عدد الأغنام إرتقاعا طفيفا في سنة 2020 حيث بلغ 30905,56 مقارنة مع السنوات الماضية حيث شهد ثبات في الفترة من 2015 إلى 2018 أين كان 28723,99 ثم عرفت إرتقاعا طفيف سنة 2019، أما تعداد الماعز فقد عرف تذبذبا حيث بلغ سنة 2015 أعلى قيمة إذ بلغ 5013,95 ألف رأس لينخفض في السنة المالية ويشهد إرتقاعا طفيفا في سنة 2017 ليعاود الإنخفاض في السنوات التالية، في حين عرف كل من أعداد الإبل والخيول إرتقاعا ملحوظا في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 غير أن العدد يعتبر محتشما مقارنة مع الإمكانات التي تملكها الجزائر، حيث تعد واحدة من الخمس دول العربية التي تتركز فيها أعداد الثروة الحيوانية، إذ تشكل الثروة الحيوانية 10,3% من اجمالي الثروة الحيوانية في الدول العربية لسنة 2021 (أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021، صفحة 23) ويرجع هذا إلى عدة أسباب يمكن أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، إلى جانب نقشي الأوبئة من حين لآخر، فمعظم الثروة الحيوانية تعتمد على المراعي الطبيعية ولا تتوفر لها النظم المناسبة للتربية والرعاية التي تحقق لها القدر المناسب من الكفاءة الإنتاجية وتطوير الإنتاج والقيمة المضافة في الإنتاج الحيواني

- الثروة السمكية والإنتاج الصيدي:

تتوفر الجزائر على مساحة بحرية خاضعة للفضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9,5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، منها 15 % خاصة بالجباب، وقد احتياطي الموارد الصيدية البحرية 500 ألف طن، كما ان الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر أيضا حوالي 100 ألف هكتار من مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الاحياء المائية والمصايد الداخلية (بن علي، 2023، صفحة 48)، وسنبرز أهم تطورات الإنتاج الصيدي من خلال الجدول التالي

الجدول 4: المتاح للاستهلاك من الثروة السمكية في الفترة 2017 - 2019

الوحدة: ألف طن

2019	2018	2017	
7624,23	135,468	108.30	الإنتاج
3,895	4,063	3,085	الصادرات
15,166	86,037	40,306	الواردات
7635,505	217,443	145,521	المتاح للاستهلاك

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية، 2022)

من الجدول نلاحظ أن حجم إنتاج السمك حقق نموا في هذه الفترة لكن بالرغم من هذا التحسن فإن الإنتاج المحلي لا يغطي جميع إحتياجات المستهلك إذ تلجئ الدولة للإستيراد، حيث شكلت الواردات نسبة 27,69 % من المتاح للإستهلاك لسنة 2017 وإرتفعت في سنة 2018 لتصل إلى 39,56 % من المتاح للاستهلاك، لتتخف في سنة 2019 حيث شكلت الواردات نسبة 0,19 % من المتاح للإستهلاك فقد بلغ الإنتاج المحلي في هذه السنة 7624,23 ألف طن ويرجع هذا إلى شروع الجزائر في الاستثمار في تربية المائيات.

4. وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2022

أصبح الأمن الغذائي مطلباً تسعى جميع الدول لتحقيقه، وتعمل الجزائر جاهدة لضمان تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما إنعكس من خلال الإستراتيجيات المتبعة لضمان الإكتفاء الذاتي وسوف نحاول من خلال هذا العنصر إبراز وضعية الأمن الغذائي من خلال عرض للمتاح من أهم

المنتجات الغذائية إلى جانب تحليل مؤشر الأمن الغذائي للجزائر والذي يبين من خلال مؤشرات الفرعية وضعية الأمن الغذائي للجزائر

1.4 تطور المتوفر من المنتجات الغذائية:

تعتبر إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي والتي توضح قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية، وتسعى الجزائر جاهدة لتوفير إحتياجات الغذاء وسوف نحاول في هذا العنصر إبراز تطور الإنتاج من المنتجات الغذائية في الجزائر وهذا من سنة 2015 إلى سنة 2020 ولتوفر بعض المعطيات عن سنة 2021 تمت إضافتها في بعض المنتجات

- **تطور المتوفر من الحبوب:** تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية والتي تساهم بنصيب الأكبر سواء من المساحة التي تستغلها أو في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وفي الجزائر يعتبر القمح على لائحة الأعلى إستهلاكاً، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الحبوب من سنة 2015، إلى سنة 2021

الجدول 5: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة 2015 الى 2021

الوحدة: الف طن

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القمح	2656,73	2440,10	2436,50	3981,219	3876,876	3106,00	2168,38
الشعير	1030,56	919,91	969,70	1957,33	1647,746	1213,137	555,364
الذرة	2,794	3,68	2,634	5,512	6,368	3,221	18,491
الارز	0,28	0,30	0,316	0,315	0,312	0,314	0,314

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QCL>

نلاحظ من الجدول أن إنتاج الحبوب قد عرف تدهورا رغم الإصلاحات التي شهدها القطاع ، فقد عرف القمح تدهورا في السنوات 2015، 2016، 2017 حيث بلغ أدنى نسبة في هذه السنة قدرت بـ 2436,50 ألف طن، وسجل إرتفاع في السنة الموالية إذ حقق 3981,219 ألف طن، حيث حقق إنتاج قياسي لم يسبق تحقيقه ويرجع هذا إلى الجهود المبذولة لإصلاح القطاع خاصة توسيع المساحات المخصصة لزراعة الحبوب خاصة في الجهات الجبلية والصحراوية، وتوسيع الأراضي المسقية لإنتاج الحبوب، ليشهد بعد ذلك إنخفاضا ملحوظا حيث وصل إلى 2168,38 ألف طن في سنة 2021 ويرجع هذا إلى الشح في تساقط الأمطار خلال الموسم الزراعي وتراجع

مخزون السدود بنسبة 25% حيث عرفة البلاد حالة من الجفاف، ونفس الأمر على إنتاج الشعير حيث عرف إرتفاعا في سنة 2018 إذ حقق أعلى إنتاج في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021.

- تطور المتوفر من الخضر والبقوليات: تعتبر الخضروات والبقوليات من أهم العناصر الغذائية وهذا لاحتوائها على المعادن والفيتامينات، إلى جانب القدرة على تخزينها، وتعد البطاطا من أكثر الخضروات استهلاكا في الجزائر وسوف نحاول من خلال الجدول الموالي إبراز تطور أهم مجموعات الخضر والبقوليات

الجدول 6: تطور إنتاج الخضر والبقوليات من 2015 الى 2020

الوحدة: ألف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
0,34	0,37	0,36	0,36	0,33	0,34	بصل
1635,6	1477,87	1309,7	1286,28	1280,57	1163,76	الطماطم
4659,48	5020,25	4653,32	4606,40	4759,68	4539,58	البطاطا
100,31	95,02	93,18	98,00	79,10	79,51	الفاصولياء
209,41	200,03	186,20	131,41	126,79	137,30	بازلاء
115,05	146,56	146,30	107,21	77,31	107,35	بقوليات
1458,97	1078,04	2128,35	1900,95	1896,21	5906,37	خضروات أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QCL>

تعتبر شعبة البقوليات من المجموعات الزراعية التي تستهلك بكميات كبيرة كونها تشكل مصدر للبروتين النباتي الذي يحتاج إليها الإنسان في تغذيته اليومية، لهذا فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية، فزيادة إنتاجها يشكل خطوة نحو الأمن الغذائي، وقد عرف إنتاجها تذبذب بين الإرتفاع والإخفاض إذ حقق أدنى نسبة سنة 2016 حيث بلغ حجم الإنتاج 77,31 ألف طن ليشهد إرتفاعا في السنوات الموالية حيث حقق 107,21 ألف طن و 146,30 ألف طن و 146,56 ألف طن لسنوات 2017, 2018, 2019 على التوالي وهذا راجع إلى توسع المساحة ووفرة المياه، ليعرف إنخفاضا في سنة 2020 بسبب الجفاف الذي عرفته البلاد في الموسم الزراعي، أما شعبة الخضار فتشكل أهمية بالغة هي الأخرى خاصة البطاطا والتي تتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها وإستهلاكها بمعدلات مرتفعة، حيث سجلت إنتاج قدر بـ 5020,25 ألف طن لعام 2019، كذلك الأمر بالنسبة لطماطم فهي تعد من الخضر المهمة في الجزائر والتي تعرف طلبا وإستهلاكاً

بمعدلات عالية وبفضل تطور الزراعات المحمية واستخدام التكنولوجيا و دعم الدولة أصبحت تنتج على مدار السنة وهو ما انعكس على حجم إنتاجها إذ نلاحظ من خلال الجدول السابق إنتاج تصاعدي في الفترة من 2015 حيث بلغت 1163,76 ألف طن إلى 2020 حيث بلغت 1635,6 ألف طن، أما إنتاج باقي الخضّر فقد عرف تذبذب في السنوات الأخيرة رغم توفر المناخ الملائم لمختلف أنواع الخضار، وبالرغم من ذلك فإن حجم الإنتاج يعد كافياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **تطور إنتاج الفواكه:** تعتبر الحمضيات أهم منتجات الفواكه في الجزائر إلى جانب التمور والعنب وسوف نحاول من خلال الجدول الموالي إبراز تطور إنتاج أهم الفواكه في الجزائر خلال فترة 2021 - 2015

الجدول 7: تطور إنتاج الفواكه 2015 - 2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1188,803	1151,91	1136,03	10947	1058,56	1029,60	990,38	التمور
107,266	116,143	114,092	109,21	128,68	120,35	139,14	التين
630,02	554,201	503,73	441,32	566,58	571,35	568,07	العنب
522,31	566,82	558,83	487,81	494,24	500,85	451,47	التفاح
/	1576,09	1763,51	1685,82	1344,27	1203,19	1341,99	الحمضيات
/	133,80	115,41	51,25	386,89	468,23	455,07	فواكه أخرى
/	4552,00	5006,10	14634,71	4942,65	4796,23	4962,45	إجمالي الفواكه

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QCL>

- (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، 2022) و (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2018)

تعتبر الفواكه من المصادر الغذائية المهمة في الجزائر وقد عرف إنتاجها تذبذباً بين الإرتفاع والإنخفاض فقد سجلت أعلى قيمة في سنة 2019 حيث حقق إنتاج قدر بـ 5006,10 ألف طن، وتحتل الحمضيات المرتبة الأولى فقد سجل إنتاجها إرتفاعاً من سنة 2016 إلى سنة 2019 حيث حقق 1763,51 ألف طن وذلك لملائمة المناخ الجزائري لهذا النوع من الفواكه، تم تليه التمور والتي

عرفت إرتقاعا مستمرا في الفترة من 2015 إلى 2021 إذ سجلت 1188,803 ألف طن ويعود ذلك إلى إرتقاع مساحة الواحات المنتجة، كذلك بالنسبة للعنب والذي عرف إرتقاعا في العاميين 2015 و 2016 ليبدأ بالإنخفاض بعد ذلك حيث حقق أدنى نسبة في 2018 بلغت 441,32 ألف طن لتعرف إرتقاعا ملحوظا بعد ذلك حيث حقق 630,02 ألف طن في عام 2021 ويعود هذا إلى التوسع في زراعة الكروم في المناطق الصحراوية خاصة الممتدة من ولاية غرداية إلى ولاية المنيعية ونظرا لنوعية المياه والمناخ فقد ساعد ذلك على زيادة المردودية إلى جانب إستعمال أصناف عنب منتجة وتجديد أراضي زراعة الكروم والإعتماد على التقنيات حديثة في الإنتاج، أما إنتاج التفاح فقد عرف إرتقاع وهذا للإهتمام الذي تعرفه شعبت الأشجار المثمرة وإعتماد طرق حديثة في الإنتاج.

- تطور المتوفر من المنتجات الحيوانية: تمثل المنتجات الحيوانية والسلمكية مصدرا هاما للبروتين الحيواني، خاصة وأن الجزائر تزخر بثروة حيوانية هائلة، وسوف نحاول من خلال الجدول الموالي تسليط الضوء على تطور الإنتاج الحيواني في الفترة من 2015 إلى 2020.

الجدول 8: تطور الإنتاج الحيواني من 2015 إلى 2020

الوحدة: ألف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
308,46	341,56	314,04	394,23	401,51	385,41	البيض
505,89	529	507,67	543,89	537,74	525,58	اللحوم الحمراء
292,64	299,43	540	529,81	302,76	293,44	اللحوم البيضاء
86,90	105,13	120,35	108,30	102,14	105,20	الأسماك
3354,70	3189,24	3280	3521,21	3586,53	3895	الحليب
6,41	6,35	7,36	6,12	7,13	6,59	انتاج العسل

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2022) و (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2018)

تمثل المنتجات الحيوانية والسلمكية مصدرا هاما للبروتين الحيواني ومن الجدول السابق نلاحظ إستقرار كمية المنتجات من اللحوم الحمراء رغم الإنخفاض الذي تعرفه بعض المواسم لكنه إنخفاض طفيف، وهذا راجع إلى الدعم الذي تقدمه السلطات لدعم تربية المواشي، أما اللحوم البيضاء فقد عرفت إرتقاع في سنتي 2017 و 2018 حيث حققت 529,81 ألف طن و 540 ألف طن على التوالي لتعرف إنخفاضا بعد ذلك حيث وصلت إلى 292,64 ألف طن، في سنة 2020 وهو ما

يفسر إرتفاع أسعار اللحوم البيضاء أما الحليب والذي يعتبر ثاني مادة بعد القمح من حيث الكمية المتاحة في الميزان الغذائي فقد عرف إنخفاض مستمر ويرجع ذلك إلى المشاكل التجارية والتلاعبات التي يقوم بها بعض منتجي الحليب، أما العسل الطبيعي فقد عرف إرتفاع في الإنتاج حيث تم إنتاج 7,36 ألف طن لسنة 2018 لكنه عرف إنخفاض في السنتين الموالتين، ما تجدر الإشارة له أن إنتاج العسل الطبيعي قد عرف إنتعاش خاصة مع الأهمية التي تحظى بها تربية النحل في إطار التوجهات الجديدة لدولة لدعم المشاريع الناشئة.

- **تطور المتوفر من المنتجات الصناعية:** تشكل المنتجات الصناعية عائق أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر إذ نلاحظ أنها تعتمد بشكل كبير على الواردات خاصة بالنسبة للسكر والمنبهات، والجدول الموالي يوضح تطور المتوفر من المنتجات الصناعية سواء بالإنتاج أو الاستيراد في الفترة من 2015 إلى 2020

الجدول 9: تطور المتوفر من المنتجات الصناعية

الوحدة: الف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
249,90	115,82	101,40	99,36	99,5	86,67	الزيوت النباتية
1092,03	881,53	872,84	694,80	482,21	423,74	النباتات الزيتية
1928,60	1704,95	2179,84	2133,26	1935,29	1612,56	السكر
154,10	174,95	133,71	173,41	185,59	178,82	المنبهات (بن، شاي، كاكاو)
11,56	15,16	10,69	10,29	9,84	8,80	التبغ

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،

2022) و (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2018)

من الجدول السابق نجد أن المتوفر من المنتجات الصناعية قد عرف تذبذبا خاصة في السكر والمنبهات وهذا لأنها تعتمد بشكل كبير على الواردات أما الزيوت النباتية فبالرغم من أن الإنتاج عرف ارتفاع خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 249,90 ألف طن سنة 2020، إلا أنه لا يعتبر كافيا لتغطية إحتياجات السوق الجزائري لهذا تلجئ إلى الاستيراد خاصة زيت عباد الشمس وفول الصويا، فقد بلغت قيمة الواردات لسنة 2020 ما يقدر بـ 1003,92 ألف طن، كذلك بالنسبة لنباتات الزيتية فقد عرف انتاجها تطورا في هذه الفترة حيث بلغ قيمة 1092.03 الف طن.

2.4 مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

قبل التطرق إلى مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر سوف نحاول إعطاء لمحة مختصرة عن مؤشر الأمن الغذائي العالمي مع إبراز أهم مرتكزاته

- مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

تم تصميم وبناء مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل شركة Economist Impact وبدعم من Corteva Agriscience. حيث يقوم فريق العمل بجمع البيانات وتحليلها والتنبؤ بها. ومؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI يعتبر مصدر بارز للمعلومات حول الرائدین في الأمن الغذائي، حيث يقيم الأمن الغذائي في 113 دولة (2, 2022, p. 2) (Global Food Security Index 2022, 2022, p. 2)، يعتمد على الركائز الأساسية التالية

(Global Food Security Index 2014, 2014, pp. 17-23):

- القدرة على تحمل التكاليف **The Affordability**: يقيس هذا المؤشر قدرة الأفراد داخل بلد ما لدفع ثمن الغذاء والتكاليف النسبية التي قد يواجهونها في ظل كل من الوضع الطبيعي والظروف والصدمات المرتبطة بالغذاء. إلى جانب التكيف مع التغير في أسعار الغذاء والدخل وأسعار الصرف.
- توافر الغذاء **The Availability**: يقيس البعد الثاني لمؤشر GFSI توافر الغذاء من خلال تقييم عوامل مثل كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر إنقطاع الإمدادات، والقدرة على توزيع الغذاء، والجهود البحثية لتوسيع الإنتاج الزراعي.
- جودة وسلامة الغذاء **Quality and safety**: تقيس الفئة الثالثة في مؤشر الغذاء العالمي الجودة الغذائية للوجبات الغذائية المتوسطة وسلامة البيئة الغذائية داخل كل دولة، ويتم قياس جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات هي تنوع النظام الغذائي، المعايير الغذائية، توافر المغذيات الدقيقة، جودة البروتين، سلامة الأغذية.

بالإضافة إلى مؤشر:

- الإستدامة والتكيف: في عام 2022 تم إضافة مؤشر جديد والذي كان يعرف سابقا بالموارد الطبيعية والمرونة، وهذا نظرا لمدى أهمية التنوع البيولوجي في للقطاع الزراعي، والمحتوى العضوي للتربة وقد تمت إضافته للمساعدة في قياس صحة الأرض وتقييم تدهور الأراضي، وتمت إضافة الزراعة كمؤشرات جديدة لقياس الالتزام السياسي بالتكيف

بشكل أكثر شمولاً، وتمت إضافة مقياس جديد لتقسي الآفات والأمراض إلى المؤشر المركب الجديد لإدارة مخاطر الكوارث كوسيلة لإدراج سياسات التخفيف، إلى جانب بعض التعديلات التي عرفها مؤشر توافر الغذاء حيث تم إضافة 14 مؤشر جديد لمؤشر الامن الغذائي العالمي (Contry report: Algeria Global Food Security Index 2022, 2022, p. 2).

و مؤشر GFSI 2022 هو الإصدار الحادي عشر من المؤشر، حيث يقوم الموقع بتحديث النموذج سنوياً لإلتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. وقد عرف GFSI لعام 2022 إنخفاض مقارنة بسنة 2019 وهذا من 62,6 إلى 62,2 يعود هذا الانخفاض إلى تدهور مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء والذي إنخفض بقيمة 4 نقاط مقارنة بسنة 2019 حيث كان 71,9 وأصبح 69 في سنة 2022 ويرجع هذا الانخفاض إلى أثار أزمة جائحة كورونا والحرب على أوكرانيا، والذي أدت إلى إرتفاع سعر الغذاء، كما إنخفض مؤشر الجودة والسلامة من 67,1 في سنة 2019 إلى 65,9 في سنة 2022، في حين أن مؤشر التوفر يبقى ضعيفا إذ سجل 57,8 لسنة 2022 ويتطلب رفعه توفر بعض المدخلات والتي يحتاجها المزارعون مثل التمويل خدمات الإرشاد والبنية التحتية القوية، في حين سجل مؤشر الإستدامة والتكيف 54,1 والذي يعد ضعيف جداً، ويظهر هذا أن الصراعات المسلحة وعدم الإستقرار السياسي يصاحبها تلبية متزايدة على المساعدات الغذائية المزمّنة، علاوة على ذلك الإضطرابات السياسية وتفاقم تغير المناخ يهدد بإنخفاض هذه الركائز أبعد من ذلك، وهذا ما يسبب ضعف في مؤشر الأمن الغذائي الإجمالي. (Contry report: Algeria Global Food Security Index 2022, 2022, p. 3).

- تحليل مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة في المؤشر والمرتبة 12 من أصل 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ حصلت على 58,9 كدرجة بيئة الأمن الغذائي الشاملة. والتي إرتفعت بـ 8,4 مقارنة مع سنة 2012، وقد حصلت على أفضل النتائج في ركيزة القدرة على تحمل التكاليف (66.8) والتي تعتبر إنخفضت ب 9 نقاط مقارنة بسنة 2012 ، تليها توافر الغذاء الذي بلغ 57,3 والذي إرتفع ب 25,7 مقارنة بسنة 2012، وأضعف ركيزة لها هي الاستدامة والتكيف (54.2) رغم إرتفاعها بـ 17,2 عن سنة 2012 ، والتي تتابعها عن كثب جودة وسلامة الغذاء (54.7) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 10: مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2022:

المتغيرات	السنوات	قيمة المؤشر	التغير في قيمة المؤشر مقارنة مع سنة 2012
مؤشر بيئة الأمن الغذائي (المؤشر الإجمالي)		58,9	8,4 +
القدرة على تحمل التكاليف		66,8	9,0-
توافر الغذاء		57,3	25,7 +
جودة وسلامة الغذاء		54,7	3,3 +
الإستدامة والتكيف		54,2	17,2 +

(Country report :Algeria Global Food Security Index Source :

2022, 2022, p. 2)

ويمكن تحليل الركائز الأربعة لمؤشر الأمن الغذائي، إذ أن كل مؤشر يضم مؤشرات ثانوية

نذكرها كما يلي (Country report :Algeria Global Food Security Index 2022,

:2022, p. 4)

- **القدرة على تحمل التكاليف:** في القدرة على تحمل التكاليف، تحتل الجزائر المرتبة 64 عالميا والمرتبة 11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث حصلت على درجة "جيد جدا" للمؤشر رقم 1. 2. والخاص بنسبة من السكان تحت خط الفقر العالمي يليها المؤشر 1. 5. وجود وتغطية وتمويل شبكة الأمان الغذائي، في حين شكلت أدنى قيمة للمؤشر رقم 1.1 التغير في متوسط تكاليف الغذاء .
- **توفر الغذاء:** تحتل الجزائر المرتبة 63 عالميا والعاشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بسبب حصولها على درجة "ضعيفة" على المؤشرات الفرعية التالية 1. 2. الوصول إلى المدخلات الزراعية، 2.2 البحوث الزراعية والتنمية، 2. 3 البنية التحتية الزراعية، 2. 8 العوائق السياسية والاجتماعية التي تحول دون النجاح، و2. 9 التزامات الأمن الغذائي وسياسة الحصول على الغذاء .
- **جودة وسلامة الغذاء:** تعتبر الجودة والسلامة من أضعف المؤشرات في الجزائر، حيث تحتل المرتبة 82 عالميا و12 على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن يعزى ذلك إلى درجتها "الضعيفة جدا" في المؤشر 3. 2 المعايير الغذائية، ودرجة "ضعيفة" في 3. 1 التنوع الغذائي.

5. الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تركز سياسة الزراعة والتنمية الريفية على تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وتقليص الاختلال في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الزراعية الأساسية، والمساهمة بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني، حيث وجهت الجهود المبذولة للتطوير الزراعة والأراضي الريفية والزراعة الصحراوية والجبالية، وتهدف من خلالها إلى استغلال متناغم للأراضي الريفية إلى جانب الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية من خلال تشجيع المبادرة الخاصة التي تخلق الثروة والتشغيل، ولهذا تسعى الجزائر في تحويل الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل وذلك بتكثيف الإنتاج بما في ذلك القطاعات الغذائية الزراعية الاستراتيجية وكذا من خلال النهوض بالتنمية المتكاملة لجميع الأقاليم الريفية، وتتضمن محاور التنمية المعتمدة في إطار البرنامج الخماسي 2020-2024 ما يلي: (سياسة الزراعة والتنمية الريفية، 2020)

- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المناطق المروية؛
- زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية؛
- التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية؛
- الحفاظ على التراث الغابي وتطويره وتنميته؛
- التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والمناطق الزراعية الرعوية؛
- التنمية في الأقاليم الصحراوية؛
- إدماج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

إلى جانب هذا تعمل الجزائر على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة وخاصة في تطوير الأعمال الزراعية في الجنوب الجزائري، وهذا من خلال إدخال الأتمتة في عملية الري، مراقبة صحة المحاصيل، استخدام البيوت البلاستيكية الذكية، وهذا ما يسمح برفع إنتاجية القطاع (سلطان، 2022، الصفحات 571, 572).

6. تحليل النتائج

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تسعى الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي من خلال البرامج التنموية المسطرة والتي تمس بالأخص القطاع الفلاحي.

- تمتلك الجزائر إمكانيات عالية لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما يظهر في المساحة الشاسعة، والمناخ الملائم لمختلف الزراعات، إلى جانب الثروة الحيوانية الهائلة والشريط الساحلي وهو ما يثبت صحة الفرضية.
- الإنتاج الفلاحي يعتبر محتشما مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر والميزانيات المخصصة لهذا الهدف، وهو ما ينعكس في اعتمادها على الواردات في الكثير من المنتجات لتغطية احتياجات السوق الجزائري.
- عرف مؤشر الأمن الغذائي للجزائر ارتفاعا مقارنة بسنة 2012 لكن رغم هذا فإن الانخفاض الذي عرفه بعد القدرة على تحمل التكاليف والذي يرجع إلى ارتفاع الأسعار عالميا بسبب الأحداث الأخيرة.
- الاعتماد على الأمطار كمصدر أساسي للري وهو ما يسبب تذبذب في الإنتاج.
- عدم وجود التزامات سياسية في شكل خطة تغذية أو مبادئ توجيهية غذائية تثبت أن الجزائر تحتاج أيضًا إلى تدابير أقوى لجودة الغذاء وسلامته.

5. خاتمة

لقد أكدت الأزمات الغذائية الدولية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة، بما في ذلك أزمة 2007-2008، الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي و مدى ارتباطه الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنية، وهذا ما ظهر مرة أخرى في أزمة كورونا العالمية وما أدى إلى تعطيل سلسلة الإمداد بالغذاء وقيام بعض دول العالم بمنع تصدير الغذاء وفرض قيود على الاستيراد منها، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت عمليات توصيل المدخلات والمستلزمات الزراعية إلى حقول المزارعين في الوقت المطلوب، إضافة إلى أزمة (روسيا- أوكرانيا) التي أدت إلى حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية وصعوبات الحصول عليها، وهو ما تسبب في ارتفاع المواد الأولية الأساسية، كل هذا أكد من جديد ضرورة سعي الدول إلى تحقيق أمنها الغذائي بل وحتمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تطوير مواردها واستغلالها على أكمل وجه وهذا لتبتعد عن أي مخاطر يتعرض لها من تعامله مع الخارج أولا ويحافظ على موارده وينميها بصورة دائمة تحسبا للمستقبل ثانيا، ويعمل على وضع سياقات تنموية للمجتمع تتسجم مع تطوره وتطلعاته المستقبلية.

في هذا الإطار يمكن وضع جملة من الاقتراحات تتمثل في الآتي:

- على الجزائر العمل على تحقيق أمنها الغذائي من خلال الاعتماد على مصادرها الداخلية والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الموارد الأساسية مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية.
- السعي لرفع مردودية الهكتار من خلال تحديث الزراعة وإدماج المواد المعرفية والرقمنة.
- استغلال التنوع البيئي والبيولوجي لتنمية الزراعة، والتنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية، لا سيما في المناطق الجبلية والصحراء
- توفير البنية التحتية الأساسية لتسهيل عملية تسويق المنتجات الفلاحية، وتنمية النشاطات المرتبطة بالقطاع الفلاحي مثل الصناعة والخدمات.
- تطوير مصادر الموارد المائية مثل تحلية مياه البحر،
- ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي تسعى الجزائر لتحديث الزراعة ودعم القدرات البشرية والابتكارات وذلك بتعزيز نظام الصحة النباتية والحيوانية والحفاظ على الموارد الطبيعية بما في ذلك الغابات والمناطق الرعوية والسهوب

6. قائمة المراجع

Bibliographie

- (البنك الدولي) تسمى الاسم ترداد من
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security#:~:text=20%من%20أج%20حياة%20نشطة%20وصحية.>
- (2022). *Contry report: Algeria Global Food Security Index 2022*. London: Economist impact. Récupéré sur https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/Economist_Impact_GFSI_2022_Algeria_country_report_Sep_2022.pdf
- (2014). *Global Food Security Index 2014*. London: Economist impact Intelligence Unit. Récupéré sur <https://www.nature.org/content/dam/tnc/nature/en/documents/latin-america/Food.pdf>
- (2022). *Global Food Security Index 2022*. London: Economist impact. Récupéré sur <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/>

- (s.d.). Récupéré sur <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/العاشر%20المحور-الأمن%20الغذائي/02.pdf>
- الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء. الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018. (2021).
 إقتصاديات البيئة: المشكلات البيئية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة. (2015). الريفي، ح
 الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي
- الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية. المجلد 41. (2022). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية
 الزراعية، السودان. Récupéré sur <https://www.aoad.org/ASSY41/statbook41Cont.htm>
- الخرطوم، السودان. (2018). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية
 Récupéré sur <https://www.aoad.org/ASSY38/statbook38Cont.htm>
- الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية. المجلد 14. (2022). الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية
 الزراعية، السودان. Récupéré sur <https://www.aoad.org/FYB14/fishbook14Cont.htm>
- بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. (2011). النجفي، س. ت
 الوليد طلحة، و قندوز عبد الكريم. (نوفمبر، 2022). الأمن الغذائي في الدول العربية: النداءات
 الإقتصادية ودور السياسات الكلية. دراسات اقتصادية (108)، 5.
- الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. أوضاع الأمن الغذائي العربي. (2021).
 عمان: (1. éd.) الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. (2016). رباح حمدي باشا &، بكدي، ف
 مركز الكتاب الأكاديمي
- واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر واقع وفاق. (جويلية، 2023). بن علي، م
 48، 15(03) مجلة دراسات وابحاث
- تقسيم المياه الإقليمية: الأمن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات. (1998). بوستيل، س
 Trad.)، ش. زكي). الجديدة اتجاه النظرة
- سالم توفيق النجفي. (2013). سياسات الامن الغذائي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة
 العربية.
- ريادة الأعمال الزراعية في الجنوب الجزائري ودور أنظمة الذكاء. (2022). سلطان، ك
 571، 572، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال. الإصطناعي في تطويرها
- Récupéré sur <https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/> (Producteur)، 1. ا. الإستثمار. (2020). سياسة الزراعة والتنمية الريفية
- عمان، الأردن: دار امانة الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته. (2014). عبد الغافور، ا. أ
 للنشر والتوزيع
- عمان. النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق. (2014). عمراني، ن. ا
 الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع
- ماهو الأمن الغذائي. (بلا تاريخ). تحديثات الأمن الغذائي. تم الاسترداد من
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food->

20% حياة 20% أجل 20% من؟، من 20% الأمن 20% الغذائي؟، من 20% أجل 20% حياة 20%
نشطة 20% وصحية.

الاستراتيجية الوطنية لتسيير الموارد المائية : واقع وآفاق. (نوفمبر 05، 2018). نسيب, ح

Récupéré sur <http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2018-2019-cat07/3136-2018-11-05-12-34-55>

وزارة الري (s.d.). Récupéré sur https://www.mh.gov.dz/?page_id=1942